مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 06، العدد 03- ديسمبر 2019

الضغط الضريبي على الأسر في ظل أهداف التنمية الاجتماعية المسطرة بالجزائر

Tax pressure on families in light of the social development goals established in Algeria

أ.حمودي إيمان [1]*، أ.د طويل أحمد [2]

[1]جامعة تلمسان، الجزائر، imane_hamoudi@hotmail.com

[2] جامعة تلمسان، الجزائر، ahtouil@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2019/08/14 تاريخ المراجعة:2019/09/02 تاريخ القبول: 2019/09/23

الملخص

تتناول الدراسة مدى فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة ضمن سياسة ترقية الأسر للجزائر، وتحقيق اهداف التنمية الاجتماعية، أين تواجه هذه السياسات الاجتماعية مشكل الضغط الضريبي المطبق على الأفراد والأسر، حيث نعرض أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية الأكثر شيوعا لدى الهيئات الدولية المختصة، كما قمنا بقياس وحساب الضغط الضريبي المطبق على الأسر وتأثيره على رفاهيتهم، ومنه خلصت الدراسة إلى أن الأسر تدفع ثلث دخلها في مختلف الضرائب والرسوم على الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، التنمية الاجتماعية، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضغط الضريبي، الأسر

Abstract

The goal of this study is to examine the effectiveness of tax policy in achieving the social objectives established within the policy of the promotion of families In Algeria and the achievement of the goals of social development. Where these social policies face the problem of tax pressure applied to individuals and families, we present the most important indicators of social development, we also measured and calculated the tax pressure applied to households and its impact on their well-being. The study concluded that households pay one-third of their income in various taxes and duties on consumption

Keywords Tax policy, social development, total income tax, tax pressure, households

*المؤلف المراسل: حمودي إيمان الإيميل: imane_hamoudi@hotmail.com

1.مقدمة:

تحتل إشكالية التنمية الاجتماعية مكانة مهمة في المخططات الحكومية، التي أخذت تهتم بها للتخفيض من معدلات الفقر والبطالة معا، وهذا بالاعتناء وتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف الدولة، تلبية جل هذه الاحتياجات يتطلب تمويل هائل وجب توفيره، ومعتاد أن الدولة في هذه الحالة تلجأ إلى ثلاث مصادر تمويلية هي: الاقتراض، المداخيل العادية، موارد الجباية، أين فضلت الجزائر اللجوء إلى مصادرها الداخلية بدلا من الاستدانة الخارجية وأهمها الجباية العادية. حيث أن السياسة الجبائية أساسها إعادة توزيع الدخل، حسب R. Musgrave Richard)، 1959(فأن السياسة الجبائية غالبًا ما تستخدم لتلبية الوظائف الثلاث للدولة، وهي:

تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تعديل مستوى الاقتطاعات الإجبارية؛ تنفيذ الحوافز الضريبية للتأثير على تخصيص الموارد؛ البحث عن توازن اجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل عن طريق تعديل الضريبة على موارد دافعي الضرائب، حسب التأثيرات المرغوبة.

وعليه تتدخل الدولة بعد فشل أليات السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث جاء تقرير بعنوان «تقرير عدم المساواة في العالم لسنة 2018(Zucman, 2018) «، فإن رئيس وزراء لوكسمبورغ السابق يقترب من واحدة من الأطروحات التي طورها كتابه "رأس المال في القرن الواحد والعشرين". وفقا لدخل رأس المال الذي ينمو أسرع من الاقتصاد (R> G). ...الاقتصاديون حول بكيتي : "إن الحد من التفاوت في الثروة والدخل يتطلب تحولا كبيرا في السياسات الضريبية الوطنية والدولية ،فالضريبة التصاعدية هي أداة تقلل النمو في عدم المساواة في الدخل والثروة في الجزء العلوي من التسلسل الهرمي الذي رسمه الباحثون تطرق طويل أ (TOUIL,2016) سنة 2016 في مقال بعنوان" تقدير أداء الإنفاق العام الاجتماعي" إلى تقدير الانفاق على الحماية الاجتماعية للأسر، حيث أن الحكومة تمنح مساعدات نقدية أو مادية للأسر من أجل القضاء على وضعيتهم المزرية، لكن تشير التقديرات المختلفة من العائد، أن هناك عائد سلبي يبقي سياسات الحماية الاجتماعية غير واضحة في الجزائر.

أين طرح (MERRLEES, 2001) J Mirrlees في مقال له بعنوان الضرائب لماذا، كم؟ حيث توجد الضرائب العادية المطبقة على الأرض، رأسمال والعمل والضرائب المطبقة على المستهلكين ومختلف السلع، وكيفيات رفع وتخفيض الضرائب التي تمس الميزانية العامة والعائلات، وقد أختر (Bourguignon, 1998) فرونسوا بورغينيون مدى أهمية إعادة التوزيع التي يقوم بها

النظام الضريبي والفوائد الاجتماعية؟ حيث توصل إلى أنه بالاقتراب من النظام الضريبي السلبي، أو الضريبة السلبية التي يقصد بها أن المبلغ الإجمالي الواجب دفعه سيكون سلبيا لأدنى الدخل، وإيجابي للدخل أعلى، توصل بورغينيون إلى الضرائب تزيد من الفوارق في دخل الأسر وكذا بين الأشخاص الغير متزوجين والمتزوجين.

كل البحوث السابقة اتفقت على أن هناك العديد من الأسباب وراء زيادة الفقر واللامساواة وأقوى سبب هو نظام الضريبي الذي يفرض على الأسر بدءا من الاقتطاعات الضريبية على الراتب.

فهل هذا صحيح في الجزائر؟ التي أصلحت نظامها الضريبي عقب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية سنة 1992، أرادت من خلاله تحقيق العدالة الاجتماعية بتجسيد مبادئ التنمية الاجتماعية لاسيما خلق مناصب شغل والقضاء على الفقر وضمان مستوى عالي من الرفاهية، ولكنها في نفس الوقت كان عليها إيجاد موارد للميزانية تضمن بها الإنفاق على التحويلات الاجتماعية التي بلغت سنة 2017 نسبة 20% من إجمالي النفقات العامة او 10.40% من الناتج المحلي الخام، 134 مليار دينار جزائري.

تطبق الجزائر أنواعا من الضرائب والرسوم على كل الأنشطة والأعمال المزاولة في الميادين ذات الطابع الإنتاجي والاستهلاكي على حد السواء، أصبح يشكل ضغطا ضريبيا على المستوى الكلي الذي تجاوز العتبة المنصوح بها من قبل صندوق النقد الدولي 20%25-%، وعلى المستوى الجزئي أي المؤسسات، الأعوان الاقتصاديين والأفراد، مما يؤثر على سلوكياتهم الاستهلاكية لإشباع حاجاتهم الضرورية من غذاء، لباس دواء...الخ أو ما يسمى بالرفاهية.

من هنا تتبع مشكلة البحث، الأوضاع الاجتماعية ومخلفات الضغط الضريبي على الأفراد واستدراك الموقف وصغنا بذلك إشكالية البحث كما يلي:

ما هو أثر الضغط الضريبي على رفاهية الأسر الجزائرية؟

للإجابة عن الإشكالية أعلاه صغنا الفرضية الآتية:

_ هناك ضغط جبائي على الأسر يؤثر على رفاهيتهم

_ تزيد السياسة الجبائية المنتهجة في الجزائر في الفوارق الاجتماعية للأسر

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ – معرفة فعالية السياسة الجبائية والنظام الضريبي في الجزائر

ب – قياس الضغط الضريبي على الأسر

ج_ معرفة أثار الضغط الضريبي على رفاهية الأسر

حيث امتدت الحدود الزمانية للدراسة من 1970 إلى 2018، وهذا بالتطرق لأهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والنظام الجبائي في الجزائر باعتمادنا على إحصائيات وبيانات كل من البنك المركزي والبنك الدولي وكذا بيانات وزارة المالية الجزائرية فقمنا بتحليلها وتفسيرها، أما في الجزء التطبيقي قمنا بدراسة حالة موظف عمومي بحساب الضرائب والرسوم التي يدفعها أي قياس الضغط الضريبي على أسرته.

وقد قسمنا الدراسة إلى قسمين تناول الأول واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر، أما القسم الثاني حاولنا فيه قياس الضغط الجبائي

1- واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر

لم يكن مصطلح التنمية الاجتماعية شائعا مثل شيوع مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية، التي كانت تقاس بزيادة النمو الاقتصادي والإنتاج السلعي الكمي وكذا زيادة الدخل، التي تدل على رقي الدولة وتطورها، لكن مع ظهور الأزمات التي مست الجوانب الاجتماعية والبيئة للأفراد كان لابد من أعادة النظر في دعائم تنمية وتطور الدول وهذا بترسيخ مفاهيم جديدة كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة.

فعرفت الأمم المتحدة من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 التنمية المستدامة بأنها " التزام أخلاقي من الجيل الحالي للجيل القادم، يضمن خلاله الجيل الحالي الاستجابة لحاجاته المتعددة دون أن يفرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها للخطر. أي أن يترك الجيل الحالي للجيل القادم رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه"،

1-1- تعريف التنمية الاجتماعية

مصطلح التنمية الاجتماعية ورد لأول مرة بصفة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة عام 1950و هذا ضمن الخطة الخماسية المتبناة من طرف الحكومة الهندية التي لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها منذ 1951، وفي يناير 1955، وجهت سكرتارية الأمم المتحدة تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع" التقدم الاجتماعي عن طريق التنمية الاجتماعية" (علي، 1985).

وقد عرفها هيجنز Higgins بأنها" عملية استثمار إنساني Human investissent تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية...الخ بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع".

وواضح هنا أن هيجنز يلحق التنمية الاجتماعية بعجلة النشاط الاقتصادي الدائر في المجتمع ولكونه اقتصاديا فقد تصور أن للمجالات الاجتماعية عائدا، وأنه يمكن حسابه وإعادة استثماره في النشاط الاقتصادي من جديد (الإمام، 1962).

أما ريتشارد وارد R. WARD يرى أن التنمية الاجتماعية هي "منهج علمي وواقعي لدراسة، وتوجيه نمو المجتمع من نواحي مختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع" (الإمام، 1962)

حاول تعريفها هوبها ويس في دراسة العلاقات الاجتماعية أن التنمية في هي "تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية، فتغير البناء الاجتماعي لا يعنى شيئا بالنسبة له مالم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادل (شلبي)"

تحدث "هوبها ويس" عن أربعة معايير تستند لها" التنمية العالية على حد قوله ويعنى بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وألا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي: (شلبي)

1_السكان

2_الكفاية

3_الحرية

4_المشاركة

وعليه يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العملية التشاركية بين مختلف الاطراف الفاعلين فيها من أجل تحقيق الرفاهية وجودة الحياة، بتجنيد كافة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية والأطر القانونية والمؤسساتية لضمان استمراريتها عبر الزمن.

1-2- مبادئ ومقومات التنمية الاجتماعية

تستند التنمية الاجتماعية كمفهوم حديث إلى بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المطلوبة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة ومتكاملة بعضها مع بعض، ولا يمكن التخطيط للتنمية وتنفيذ مشروعاتها إلا إذا وضع في الاعتبار هذه المبادئ، ويمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي.

ويمكن تلخيص مبادئ التنمية الاجتماعية على النحو التالي:

المبدأ الأول: اشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع وتنفيذ برامج التنمية

المبدأ الثاني: تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها.

المبدأ الثالث: مبدأ المساعدة الذاتية

المبدأ الرابع: مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة.

المبدأ الخامس: مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية.

المبدأ السادس: تحديد الاحتياجات (صالح، 2009).

وينبغي أن تبنى التنمية الاجتماعية وفق خطط إستراتيجية على أساس التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان بالتنمية الاقتصادية، إحداهما التغير الاجتماعي، والاخرى تنمية الموارد البشرية، وترتكز الاستراتيجية على العديد من الاعتبارات أهمها:

_ الظروف والأوضاع السائدة للبلد المتخلف

_ طبيعة النظام الاقتصادي

_ نوعية التركيب الطبقي للسكان

و هناك أهداف إستراتيجية و أخرى تكتيكية و يلاحظ أن الأهداف الاجتماعية التي تصنف عليها معظم الخطط في البلاد النامية هي توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان و تقليل التفاوت في توزيع الثروة، و للنهوض بالتنمية الاجتماعية و نجاحها فمن الضروري أن تتحول إلى برامج تفصيلية محددة تحديدا كما واضحا ، حتى يمكن تنفيذها على جميع المستويات و في حدود زمنية معلومة، كذلك فإن عند تحديد الإستراتيجية الملائمة للتنمية لابد من تحديد دور الحكومة و دور المجتمعات الأهلية التطوعية في عمليات التنمية في البلاد النامية و ترتيبها حسب أولوياتها و في ضوء السياسة العامة للدولة."

1-3- مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية

المؤشرات الاجتماعية ظهرت في أواخر الستينات من أجل معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها المعبرة عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع البيانات والتحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم قسما كبيرا من القضايا الاجتماعية كالتخطيط للتنمية، وتقييم مدى التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أآثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية، الرفاهة، توفير النمو.

وتعرف المؤشرات الاجتماعية بأنها "هي مقاييس مختارة لأحوال وظروف واتجاهات الرفاهة في المجتمع، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الإحصائيات الاجتماعية، وذلك بعد تنظيمها في إطار متكامل (العيسوي، 2013)

اهتمت الهيئات الأممية والإقليمية بمسألة المؤشرات فنجد ل PNUD والبنك الدولي والمؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية.

وفي29 مارس 2015 أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا المؤشر الإفريقي للتنمية الاجتماعية، والذي يضم ستة أبعاد رئيسية للرفاهة هي:

1. البقاء على قيد الحياة
2. الصحة
3. التربية
4. التشغيل
5. موارد العيش
6. الحياة الكريمة.

1-4- الأهداف الاجتماعية المسطرة من الدولة الجزائرية:

سطرت الحكومة الجزائر ضمن أهدافها التنموية، سياسة خاصة بتعزيز التنمية البشرية وتوسعيها وتركزت الاهداف الاجتماعية للحكومة على محورين أساسين هم (الجزائرية، 2017)

أ – مكافحة الفقر: عن طريق

– التطوير الكمي والنوعي للمنظومة التربوية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي: في مجال التربية الوطنية، ترقية التعليم التقني والتكوين المهني وتكييفهما مع المحيط، "تحسين أداءات التعليم العالي وتفتحه على محيطه الاجتماعي والاقتصادي، تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتثمين نتائجه.

– مواصلة تحسين الإطار المعيشي للسكان: في مجال السكن، التزويد بمياه الشرب والتوصيل بشبكات التطهير، ربط البيوت بشبكة الطاقة.

– تحسين الحصول على العلاج وأداءات المصالح الصحية والحفاظ على النظام الوطني للضمان الاجتماعي والتقاعد، بخصوص المنظومة الصحية الوطنية، فيما يخص منظومة الضمان الاجتماعي والتقاعد، حماية المجاهدين وذوي الحقوق" (مخطط عمل الحكومة الجزائرية 2015-2019).

– الحفاظ على سياسة التضامن الوطني والعدالة الاجتماعية، حماية المرأة وترقيتها

– ترقية الشباب وممارسة الرياضة

ب– تقليل معدلات البطالة

– متابعة ترشيد ضبط سوق العمل ورفع قدرات الدعم لامتصاص البطالة

– وضع سياسات اجتماعية فيما يخص خلق مناصب شغل مثل برامج ANSEJ ANEM التي تعمل على منح مساعدات مالية وفنية (في شكل قروض ذات معدل فائدة متدني) للشباب الذي يحمل أفكار اقتصادية.

1-6- واقع التنمية الاجتماعية في الجزائر

إن الحديث عن التنمية الاجتماعية بالجزائر لا يوصف بالوصف الأدبي بل بما هو محقق فعلا من انجاز الحكومات على هذا المستوى وفقا للمؤشرات الدولية للمنظمات العالمية لا سيما تلك المعايير التي تقيس الرفاهية والمستوى المعيشي للأفراد، وكذا جودة الحياة.

1-6-1_المستوى الفقر في الجزائر:

يمكن قياس مستوى الفقر في الجزائر، بعدة مقاييس منها مؤشر جيني، وكذا بعتبة الفقر، حيث حدد البنك الدولي ثلاث مستويات للفقر، حيث أن 1.90 دولار في اليوم يعد خط الفقر الذي يضمن للفرد العيش وتوفير حاجاته، وعليه يتم تصنيف الفقراء من هذا الاعتبار لاسيما أولئك الذي يقل استهلاكهم عن 1.90 دولار يصنفون ضمن الأكثر فقرا، ثم فئة استهلاك أقل من 3.20 دولار في اليوم وفئة 5.50 دولار.

في الجزائر شكل عدد الفقراء الأكثر فقرا بسنة 7 % من إجمالي عدد السكان سنة 1988 أي خلال فترة الأزمة حتى 1995، لكن مع سنة 2011 انخفض عدد الفقراء الأكثر فقرا إلى 0.2 مليون نسمة و هذا تحسن جد جيد حققت الجزائر في هذه العتبة ، أما فيما يخص الفقراء الذي يقل دخلهم عن 3.20 دولار كان ربع السكان يعيشون في فقر خلال فترات الأزمة الممتدة من 1988-2000 لكن تراجع إلى 4 % فقط، و يلاحظ جليا أن أكثر من نصف سكان الجزائر كانوا يعيشون تحت خط 5.50 دولار في اليوم، و أصبح في السنوات الأخيرة حوالي 30% من السكان يعيشون تحت خط 5.50 دولار للفرد، و هي نسبة مرتفعة جدا للفقر بالمقارنة مع مستويات المعيشة في الجزائر و كذا تضخم الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية.

الجدول رقم 01: تطور عدد الفقراء في الجزائر

	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
	1988	24,6	1995	28,9	2011	**36,82**
	عدد الفقراء	نسبة الفقراء من عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء من عدد السكان	عدد الفقراء	نسبة الفقراء من عدد السكان
عدد الفقراء (بالمليون نسمة) يعيشون بأقل من 1,90§	1,6	7%	1,7	6%	0,2	**1%**
عدد الفقراء (بالمليون نسمة) يعيشون بأقل من 3,20§	6,1	25%	7	24%	1,4	**4%**
عدد الفقراء (بالمليون نسمة) يعيشون بأقل من 5,50§	14,2	58%	16	55%	10,7	**29%**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

1-6-2_الصحة:

عرف قطاع الصحة بالجزائر عدة تحولات وإصلاحات تمثلت مجملا في:

-1962 1973: البناء التدريجي للنظام الصحي الوطني

-1974 1989: قانون الصحة العامة والتعديلات الأولى

-1990 إلى 1999: أول نصين من الإصلاح.

-1999 حتى يومنا هذا: الإصلاح النهائي: إصلاح المستشفى

حيث أن قطاع الصحة يسهر عليه نخبة من العمال والأطباء، بلغ العدد الاجمالي لممارسي الصحة سنة2014 حوالي291437 بين أطباء نفصلها في الجدول أدناه يعطي الأرقام عن استخدام الأطباء والصيادلة لكل ألف نسمة حيث في بداية الألفيات كان هنا نقص في الطاقم الطبي أين نجد لقرابة ألف مواطن طبيب ول 3700 مواطن جراح أسنان وأكثر من 6000 مواطن يترددون على صيدلي واحد،

لكن مع السنوات اللاحقة أخذت هذه المخصصات بالتراجع إلى غاية 75 % بالنسبة للأطباء و50 % للصيادلة، وهذا نظرا للأنفاق المتزايد على الصحة وكذا التعليم العالي وتكوين ممارسي الصحة.

الجدول رقم02: نسبة التغطية الصحية في الجزائر

المؤشرات / السنوات	عدد الأطباء	عدد السكان لكل طبيب	عدد جراحي الاسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان	عدد الصيادلة	عدد السكان لكل صيدلي
2000	32332	941	8197	3711	4814	6318
2001	33654	918	8408	3673	4976	6206
2002	35368	887	8618	3639	5198	6033
2003	36347	876	8651	3681	5705	5582
2004	37720	858	8842	3660	6082	5321
2005	/	/	/	/	/	/
2006	39459	849	9648	3457	7267	4607
2007	/	/	/	/	/	/
2008	47915	721	10649	3248	8019	4314
2009	52071	677	11135	3167	8503	4148
2010	56209	640	11633	3093	9081	3962

المصدر: منظمة الصحة العالمية/http://www.who.int/ar

وفي الفترة 2001-2017 أنشأت الجزائر 290 مستشفى و403 وحدة استشفائية و10 مراكز استشفائية جامعية، والجدول أدناه يوضح البنية التحتية المنجزة في قطاع الصحي منذ سنة 1962

1-6-3 التشغيل والبطالة:

يعد التشغيل من مقومات التنمية الاقتصادية لما يوفره من إنتاجية ومعيار من التنمية الاجتماعية لما يضمن العيش للفرد، فالبطالة هاجس أمام الحكومات لاسيما الدول الريعية التي لا تملك القاعدة الاقتصادية التي تمتص البطالة والشكل الاتي يبين تطور البطالة في الجزائر مقارنة مع عدد السكان حيث في تزايد ولم تعرف أي تراجع إلا في سنة 2000 بداية الإصلاحات، لكنها وبالرغم من كل البرامج الرامية إلى التشغيل ورفع العمالة مثل ANSEJ ANEM الا أنها وصلت في 2016 قرابة 40 %من السكان الذين يعدون ب 40 مليون نسمة.

الشكل رقم 01: تطور نسبة البطالة 1991-2016

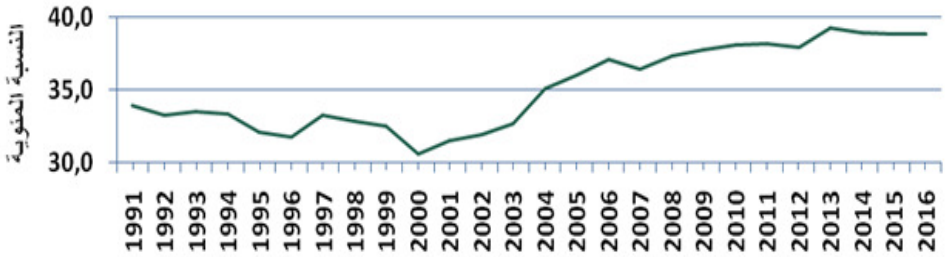

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

2- فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف الاجتماعية

إن السياسة الجبائية لا تتحقق أهدافها إلا من خلال قياس مدى فعاليتها ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم الجوانب التي تأثر بها السياسة الاجتماعية على الاقتصاد ورفاه الأفراد هو حجم الاقتطاع أو ما يسمى الضغط الضريبي الذي عرف ب:

"_ هو ذلك المؤثر الذي يبرز وزن الاقتطاع مقارنة بمصدر من مصادر الثروة او مصدر الاقتطاع بحد ذاته" (الحرشي، 2012).

_ "يقصد بالضغط الجبائي التأثير الذي يحدثه عملية فرض الضرائب المختلفة و الآثار الناتجة عن حجم الاقتطاعات و صورة التركيب الفني للهيكل الضريبي كما يعبر الضغط الجبائي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني" (Barriere, 1981)و عليه هناك ضغط ضريبي على مستوى الاقتصاد الكلي، و ضغط ضريبي على المستوى الجزئي أي على الأفراد و المؤسسات.

2-1- الضرائب التي تمس الجوانب الاجتماعية:

حسب النظام الجبائي الجزائري لسنة 2018-2019 فقد أقر خمس مجموعات من الضرائب والرسوم تتمثل في:

الضرائب المباشرة

الرسوم على رقم الأعمال

الضرائب الغير مباشرة

الرسوم على الطابع والتسجيل

رسوم التعيير والضمان

حيث نجد ضمن هذه المجموعات عددا من الرسوم والضرائب المطبقة على الأفراد والأسر بدءا من رواتبهم وكذا على الممتلكات، أما الرسوم على الاستهلاك فهي تشكل أكبر حصة من الضرائب المدفوعة من قبل الأفراد والأسر ونوجزها كالتالي:

-الضريبة على الدخل الإجمالي: هي من أقدم أنواع الضرائب في الأنظمة الجبائية المطبقة بالجزائر وكانت هذه الضرائب تدفع من طرف العمال على أساس تصريح منهم ويدفعونها على أساس التصريح حتى سنة 1965 أصبحت تقتطع مباشرة من المصدر،

"_تخضع الرواتب والأجور المدفوعة من قبل المستخدمون، لجدول الضريبة على الدخل الإجمالي المحسوبة شهريا،

_علاوات المردودية والمكافأت أو غيرها وكذا استدراكات الرواتب، التي تمنح لفترات غير شهرية بصفة اعتيادية من قبل المستخدمون 10 %، من دون تطبيق تخفيض،

_المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون إضافة إلى نشاطهم الرئيسي كأجراء، نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة، وكذا المكافآت الناتجة عن كنشاط ظرفي ذي طابع فكري: 15 %، دون تطبيق تخفيض. تكتسي هذا الاقتطاع طابعا تحريرها من الضريبة على الدخل الاجمالي، إلا في حالة المكافآت الناتجة عن الأنشطة الظرفية ذات الطابع الفكري، عندما تجاوز مبلغها السنوي 2.000.000 دج،

_تخضع أجور الموظفون التقنني والمؤطرين ذوي الجنسية الأجنبية المشغلون من طرف المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر: لجدول الضريبة على الدخل الإجمالي المحسوبة شهريا

وجدول الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بالأجور يبتدأ ب 15010دج كمبلغ خاضع للضريبة وسقفه 120000دج وعلى هذا أساس تكون نسب الاقتطاع تصاعديا ب 3.33% كحد أدنى وأقصاه 24.59% وهي نسبة الاقتطاع من الراتب كما أنها تشكل ضغطا ضريبيا على الأجير.

–رسم التطهير: طبق رسم التطهير في البلدات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية.

بتحمل الرسم المستأجر الذي بمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.

_مابين 1000 دج و 1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني.

–الرسم على القيمة المضافة: بدأ العمل به في أبريل 1992، تعويضا لكل من ضريبتي tanc و، وهو رسم على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي والمهن الحرة، يستثنى من هذا الرسم الأعمال الذات الطابع الفلاحي والأعمال الإدارية الغير التجارية. بموجب قانون المالية لسنة 2017 عدل في نسبه وأصبح كالتالي:

المعدل المخفض: 09% ويطبق على السلع والخدمات التي لها فائدة على المخطط الاقتصادي والانشطة الاجتماعية،

المعدل العادي: 19 % ويطبق على العمليات دون تلك المعنية بالمعدل المخفض

–الرسم الداخلي على الاستهلاك: يطبق هذا الرسم على بعض السلع والمتوجات المستوردة كالسيارات والألبسة والمواد الغذائية وتقدر نسبتها ب 30%.

إضافة إلى هذه الضرائب والرسوم توجد رسوم أخرى ولكنها ليست شهرية أو دائمة مثل رسم تسجيل السيارات، رسم استخراج الوثائق الرسمية مثل جواز السفر العادي ذي 24 صفحة الذي يقدر رسمه ب 6000دج.

2-2-قياس الضغط الضريبي على الأفراد:

"يقصد بالضغط الجبائي التأثير الذي يحدثه عملية فرض الضرائب المختلفة والآثار الناتجة عن حجم الاقتطاعات وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي كما يعبر الضغط الجبائي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني" (Barriere، 1981)

يتم قياس الضغط الضريبي على المستوى الكلي والمستوى الجزئي، حيث أن قياسه يسمح بمعرفة درجة تأثيره في مصدر الاقتطاع سوآءا كان مؤسسات أو أسر وأفراد، حتى لا نقع في إشكالية لا فير أين نقضي على التحصيل الجبائي بكثر فرض الضرائب، وكذا ضبط المعدلات لملامة للضغط الضريبي.

2-2-1- الضغط الجبائي على الأجور بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي:

في الجزائر تشهد الكتلة الأجور ارتفاعا مستمرا بسبب زيادة حجم الدولة و نموها الديمغرافي، و سياساتها الاقتصادية المتجهة نحو رفع الانفاق العمومي، و الجدول أدناه يوضح أنه في بداية الألفيات كانت الأجور في القطاع الاقتصادي مرتفعة نسبيا للأجور في الادارات العمومية إلى غاية سنة 2008 أين تراجعت الكتلة الأجرية في القطاع الصناعي إلى 939.30 مليار مقارنة ب1098.40 مليار للإدارات العمومية و هذا بسبب سياسات الشغل المدعم من الدولة و برامج الإدماج مثل DAIP و لاتزال الوضعية مستمرة إلى حد الساعة حيث ارتفاع الكتلة الأجرية بهذا القطاع لا يعني ارتفاع الأجور بل يعني كثرة و زيادة عدد العمال مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الفلاحة التي لا تتجاوز كتلتها في 2016 ،267 مليار .و من جهة أخرى يعاني هاذين القطاعين من حركة العمال الغير رسميين أو الغير مصرح بهم في الايطار القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي فتبقى هذه كتل الأجرية في كل من القطاعين الاقتصادي و الفلاحي غير معبرة حقيقة عن الواقع.

الجدول رقم 04: تطور كتلة الأجور 2000-2016

Rémunération des salariés	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
																	Mrds de DA
Secteur économique hors Agriculture	428,5	460,8	502,9	531,7	606,5	651,8	723,6	820,6	939,3	1 012,1	1 156,3	1 297,5	1 441,4	1 598,5	1 660,5	1 777,6	1 881,9
Agriculture	51,2	56,3	56,8	63,1	74,1	78,1	90,9	90,7	96,6	114,0	123,7	129,4	132,4	167,8	187,6	221,8	267,4
Administration (y c AI et IF)	404,9	453,5	489,1	543,1	598,0	634,1	684,0	810,7	1 098,4	1 229,5	1 627,5	2 439,5	2 717,5	2 624,5	2 811,8	2 984,3	3 089,5
Total Rémunérations des Salariés	884,6	970,6	1 048,8	1 137,9	1 278,6	1 364,0	1 498,5	1 722,0	2 134,3	2 355,6	2 907,5	3 866,4	4 291,3	4 390,8	4 659,9	4 983,7	5 238,8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

أما عن نسب اقتطاع الضرائب من الأجور فهي أيضا في ارتفاع مستمر، حيث و خلال عشر سنوات 2009/2000 ارتفعت بالضعف بعد أن كانت 4% أصبحت 08% في حين أن الأجر القاعدي لم يرتفع إلا ب 2000دج في 2004 و كذا 2007، و استمرت نسبة الاقتطاع من الكتلة الأجرية في الارتفاع في حدود 14 % دون تسجيل أي زيادة في الأجر القاعدي، أما التضخم فكان ضعيفا سنة 2000 ب 0.34 % ثم قفز إلى 04 % خلال سنة ثم عاد إلى التراجع سنة 2005 ب 1.38 % لكن توالى بعدها في الارتفاع ، من جهة أخرى يشكل التضخم ضغطا على مداخيل الأسر و كذا يؤثر سلبا على رفاهيتهم جبنا غلى تزايد الاقتطاعات الجبائية المتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث أن 14 % من الكتلة الأجرية المدفوعة سنة 2016 هي irg و بمعدل تضخم 6.40% و في ظل ثبات الأجر الوطني المضمون عند 18000 دج يمكن الحكم على دخول العائلات أنها ضعيفة و هي مساهمة في ميزانية الدولة.

الشكل رقم05: ي نسب اقتطاع الضريبة على الدخل الاجمالي من الأجور خلال الفترة 2016-2000

السنة	IRG	كتلة الأجور	نسبة اقتطاع الضرائب	نسبة التضخم	الأجر القاعدي SNMG
2000	**34,3**	884,6	4%	0,34	8 000,00
2001	**44,7**	970,6	5%	4,23	
2002	**51,63**	1 048,80	5%	1,42	
2003	**59,73**	1 137,90	5%	4,27	
2004	**74,88**	1 278,60	6%	3,96	10 000,00
2005	**82,77**	1 364,00	6%	1,38	
2006	**94,96**	1 498,00	6%	2,31	
2007	**122,67**	1 722,60	7%	3,67	12 000,00

2008	**151,91**	2 134,00	7%	4,86	
2009	**180,42**	2 355,60	8%	5,73	
2010	**239,3**	2 907,50	8%	3,91	15 000,00
2011	**380,35**	3 866,60	10%	4,52	
2012	**548,47**	4 291,30	13%	8,89	18 000,00
2013	**489,06**	4 390,80	11%	3,25	
2014	**527,24**	4 659,90	11%	2,92	
2015	**592,13**	4 983,70	12%	4,78	
2016	**719,8**	5 238,80	14%	6,40	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي

من ناحية أخرى يمثل الشكل أدناه مقارنة بين الضريبة على الدخل الاجمالي للأجور مقارنة بالضريبة على أرباح الشركات، أن الضريبة على الأجور هي مضاعفة على الضريبة على أرباح الشركات، حيث أنه بلغ عدد المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات فقط 81932 لسنة 2016، وهذا يدل على أمرين هو ضعف الإنتاج ومساهمتهم في الاقتصاد الوطني وكذألك الغش والتهرب الضريبي، في حين بلغ عدد المكلفين بالضريبة على الدخل الاجمالي فئة الأجور لنفس السنة أكثر من 05 ملايين مكلف،

يمكن القول إن الضريبة على الدخل الاجمالي تشكل عبئا على الأسر، ويقلل من رفاهيتها.

الشكل رقم 02: تطور الضريبة على الأجور مقارنة بالضريبة على أرباح الشركات 2000-2017

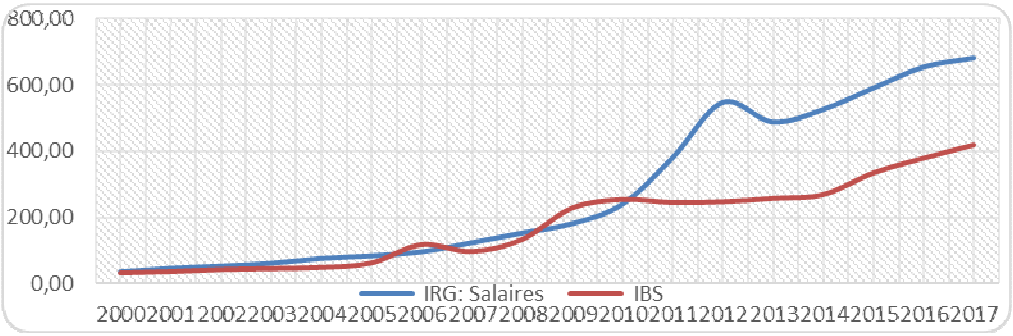

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات وزارة المالية

أما فيما يخص استهلاك الأسر بالجزائر يلاحظ من الشكل أدناه و حسب بيانات البنك الدولي ، أن هناك ثلاث فترات مختلفة لوتيرة استهلاك الأسرة من 1960إلى 2020، حيث يلاحظ في الفترة الأولى من 1960-1986 حيث كانت الزيادة بوتيرة بيطئة جدا نظرا لعدد السكان الذي لم يتجاوز 8 ملايين في بداية الفترة ، أما فترة 1986-2000 عرفت تراجعا ملحوظا رغم الزيادة السكانية التي فاقت 28 مليون في سنة 2000 إلا أن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، لاسيما الأزمة الاقتصادية و ما صاحبها من بطالة و تضخم و تراجع مداخيل الجباية النفطية ، ساهم في تقليل الاستهلاك بمعنى أخر كان سببا في فقر الأسر خلال تلك الفترة و حرمانها من الحاجات الاستهلاكية الضرورية، لكن مع بداية الألفينات ارتفعت وتيرة الاستهلاك بسرعة كبيرة حيث بلغ سنة 2016 أكثر من 80 مليار دولار، ترجع هذه الزيادة في استهلاك الأسر إلى تحسن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر بسبب انتعاش اسعار البترول، و كذا سياسات دعم الأسر فيما يخص تدعيم أسعار بعض المواد الاستهلاكية و الطاقة، و كذا سياسات التشغيل التي خفضت من البطالة و حسنت دخل الأسر، من ناحية أخرى الزيادة السكانية التي بلغت 03% سنويا .

الشكل رقم 03 : تطور استهلاك الأسر في الجزائر من 1960-2020 بالدولار الأمريكي

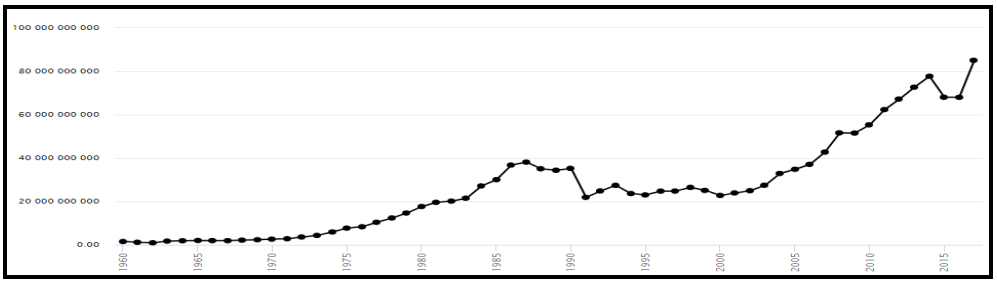

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 15-12-2018

إن تحليل استهلاك الأسر وحده ناقص، دون الحديث عن القدرة الشرائية، حيث أنها عرفت تقهقرا خلال العشرية السوداء أين بلغ المؤشر أدنى مستوياته في 1999 ب 0.20، نظرا للأسباب السالفة الذكر وكذا انخفاض قيمة الدينار مع العملات الأكثر تداولا في الجزائر كالأورو والدولار، بعد 2000 بدأ مستوى القدرة الشرائية للجزائريين في التحسن ما عدى مع الأزمة المالية لسنة 2008 أين انخفض من 0.08 نقطة لكنه تحسن، إلى غاية سنة 2014 أخذ في التراجع إلى يومنا هذا (نهاية سنة 2018).

وعليه يمكن القول إن مستوى معيشة الأفراد في الجزائر، استهلاكهم وقدرهم الشرائية راجع للأسباب اقتصادية داخلية وكذا خارجية متعلقة أساسا بأسعار المحروقات، والأزمات الدولية باعتبار الجزائر دولة مستوردة لا مصنعة، مما يجعل أمنها الاقتصادي، الاجتماعي والغذائي ورفاهية الأسر بها مرهون بالأوضاع الاقتصادية.

الشكل رقم 04: مؤشر القدرة الشرائية في الجزائر 1990-2020

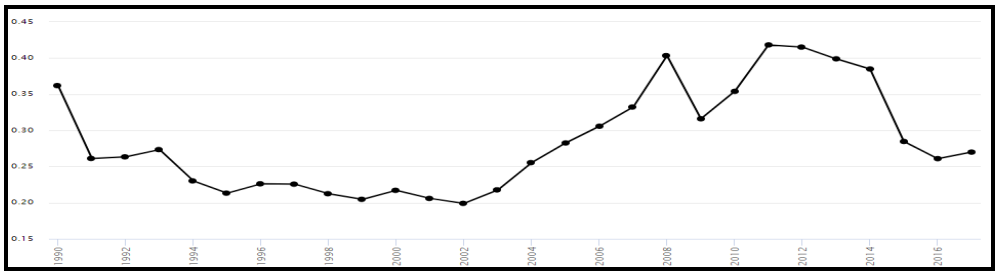

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي بتاريخ 15-12-2018

2-2-2- قياس الضغط الضريبي على موظف عمومي:

من أجل قياس الضغط الضريبي على الأفراد، اخترنا موظف في القطاع العمومي، وهو مسؤول عن أسرة تتكون من 04 أفراد، قمنا بحساب الأجرة الشهري الصافية، باعتبار أن الأجر الذي يتقاضاه من عمله هو دخل وحيد، وقمنا بحساب ما يدفعه من ضرائب ورسوم شهريا بالصيغ الأتية:

حيث أن الأجر الخام هو: 46205.25دج

-اقتطاع الضمان الاجتماعي: 4158.47دج

الأجر قبل اقتطاع IRG: 42046.78

-الضريبة على الدخل الاجمالي: 6122.00دج

صافي الأجر: 35934.78 دج

أما فيما يخص حساب الضرائب الشهرية هي كالتالي

قيمة السلع والخدمات الشهرية:

1- الرسم على القيمة المضافة:

TVAفاتورة الماء : 73دج

TVAفاتورة الغاز و الكهرباء : 673.84دج

TVAفاتورة الهاتف المنزلي :114.00دج

TVAفاتورة الانترنت المنزلي :256.00دج

TVAقيمة النقل الشهري.800.00دج

TVA الاستهلاك الغذائي ومصاريف متنوعة :4000.00دج

2- رسم التطهير 1500 دج

3- الرسم الداخلي للاستهلاك tic على بعض السلع الاستهلاكية ومواد التنظيف والتجميل: 1000.00 دج

الجدول رقم 05: يأهم الضرائب المباشرة التي يدفعها الفرد حسب النظام الجبائي الجزائري 2019-2018

نوع الضرائب	تطبيقها	نسبتها	قيمتها
IRG-1	على الأجر	%14.56	6122.00
TVA-2	على الاستهلاك	%19/09	5358.42
TIC-3	على المواد المستوردة	على حسب السلعة	1000
4-التطهير		حدد من البلدية	1500
5-اقتطاع ض.إ	على الأجر الخام	%09	4158.47
مجموع الاقتطاعات		18138.89	
مجموع الاقتطاعات الجبائية		13980.42	

المصدر: من إعداد الباحثين

حساب الضغط الضريبي= مجموع الاقتطاعات الجبائية *100

الأجر قبل الاقتطاع IRG

= 13980.42 /42046.78*100

الضغط الضريبي على الفرد= 33.25 %

وعليه فإن الفرد في هذه الحالة يدفع ما نسبته 33.25% من أجرته للضرائب والرسوم.

يشير التحليل الاقتصادي إلى أن الاستهلاك يتوقف على عاملين هما حجم الدخل والميل للاستهلاك

وباعتبار الادخار هو جزء من الدخل لم يستهلك فان عوامل التي تحدد الاستهلاك نفسها التي تحدد الادخار (ذنيبات، 2003)

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار 1 =

أن تأثير الاقتطاع الضريبي على أصحاب المداخيل الصغيرة أكبر من تأثيره على أصحاب المداخيل

الكبيرة ذلك ان أصحاب المداخيل الصغيرة توجه معظم دخلها للاستهلاك، وأن نقل الضرائب غير المباشرة يقلل من استهلاك السلعي فالضرائب تقلل من المقدرة الاستهلاكية للأفراد، كما يؤثر ارتفاع الضرائب على المداخيل الكبيرة بحيث يؤثر في نسبة ادخارها للمحافظة على استهلاكهم،

وعليه الضغط الضريبي يؤثر على الدخل والاستهلاك بالنسبة للدخول العالية والمنخفضة على حد السواء، فالفئة الأولى من الدخول المنخفضة تضحي باستهلاكها أي برفاهها الاجتماعي بسبب الضرائب، أما الفئة الثانية لا تضحي باستهلاكها ورفاها بل تضحي بالادخار الذي يؤثر على تمويل الاقتصاد عامة.

خلاصة:

حاولنا في الدراسة معرفة مدى فعالية السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف الاجتماعية من خلال قياس الضغط الضريبي وتأثره على الرفاه، و، حيث تطرقنا لمفاهيم ومبادئ التنمية الاجتماعية وكيفية قياسها، حيث سعت العديد من المنظمات الدولية على غرار برنامج الأمم المتحدة للتنمية لوضع مقاييس ومؤشرات تقيس درجة نماء وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المتمثلة في كل من البقاء على قيد الحياة، الصحة، التربية التشغيل، موارد العيش، الحياة الكريمة التي تعد من أساسيا الرفاهية المنشودة من قبل الدول،

حيث أن واقعها في الجزائر لا يعبر حقيقة عن ما قامت به الدولة من مجهودات و إصلاحات و عدد من السياسات الاجتماعية التي حققت الكم على حساب الكيف و جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة ، و من بين الأسباب هو ما تفرضه السياسة الجبائية من ضغوط على دخول و مرتبات الأسر ، و من جهة أخرى كثرة الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية الواسعة الاستعمال ، حيث تدفع الأسر 09% كاقتطاعات اجتماعية شهريا و متوسط 15% على ضريبة الدخل الإجمالي، و 19 % على كل استهلاك أو خدمة، حيث أن السلع المعفاة من رسم القيمة المضافة هي قليلة جدا و تنحصر في السلع المدعمة من قبل الدولة. حيث أن الفرد يضحي ب ثلث دخله الشهري على الاقتطاعات الضريبية بمعنى أخرى وطبقا للنظرية الاقتصادية الفرد يضحي باستهلاكه مقابل دفع الضرائب، التي تحصّل لفائدة الخزينة العمومية وتنفق في شكل تحويلات اجتماعية وخدمات عمومية من أجل التنمية الاجتماعية.

6. قائمة المراجع:

- A , TOUIL. juin 2016). Essai d'estimation du rendement des dépenses publiques sociales(. https://www.researchgate.net/publication/320021148.
- Barriere, Alain. (1981). cours économie financiére. PARIS: DALLOZ.
Facundo Alvaredo Lucas Chancel Thomas Piketty Emmanuel Saez Gabriel Zucman. (2018). Rapport sur les inégalités Mondiales 2018. ,WID.WORLD.
- MERRLEES, J A. (2001). « L'impôts , pourquoi ? combien ? ». Revue française d'économie volume 15(n°4)
- MUSGRAVE, Richard. (1959). la théorie des finances publiques. New York.
- Bourguignon, Pierre-André Chiappo François. (1998). ri"Fiscalité et redistribution". Paris: La Documentation française.
- UN. (2017). indice africain de développement social (IADS) .

– العيسوي، إبراهيم. (2013). ،" التنمية في عالم متغير" . مصر.

– الحكومة الجزائرية. (2017). خطة عمل للسنة 2017. الجزائر.

– شلبي، ثروت محمد. (بلا تاريخ). تنمية اجتماعية، المستوى الأول. مصر: جامعة بنهى.

– حلاوة، جمال، صالح، علي. (2009). مدخل الى علم التنمية. عمان الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

– الحرشي، حميد عبد الله. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. الأردن: دار زهران للنشر والوزيع.

– ذنبيات، محمد جمال. (2003). المالية العامة و التشريع المالي. الأردن: الدار العلمية الدولية.

– أبو علي، محمد سلطان. (1985). التخطيط الاقتصادي وأساليبه". القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

– الإمام، محمد محمود. (1962). التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية .